

Distr.: General
17 April 2013
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس اللجنة
من البعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية كرواتيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وإلحاقاً بالرسالة الموجهة من رئيس اللجنة المؤرخة
٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، تتشرف بأن تحيل عليه رد جمهورية كرواتيا على طلب معلومات
إضافية بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

رد جمهورية كرواتيا على طلب المعلومات الإضافية الصادر عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

اعتمدت الحكومة الكرواتية الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتحدد الاستراتيجية الإطار العام لإجراءات جمهورية كرواتيا المتعلقة بقمع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتوفير مبادئ توجيهية لتحسين ما هو قائم من تدابير وآليات وأدوات ترمي إلى منع وقمع انتشار أسلحة الدمار الشامل وإعداد ما هو جديد منها. وتوفر الاستراتيجية مبادئ توجيهية لتعزيز أنشطة تنسيق وتكامل أنشطة السلطات الحكومية والعامة وغيرها من الكيانات القانونية في جمهورية كرواتيا والتعاون مع هيئات من دول ومنظمات دولية أخرى. وتُشكّل الاستراتيجية جزءاً لا يتجزأ من مجمل النظام الوطني لإدارة الأزمات. وتبيّن الاستراتيجية كيفية إسهام كرواتيا في الأمن العالمي والإقليمي والوطني عن طريق نهجها النشط والمسؤول إزاء التعاون الدولي في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي الوفاء بجميع الالتزامات المترتبة على قرارات مجلس الأمن، وتكييف المعايير ذات الصلة لمنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وتمثل الاستراتيجية وخطة العمل مبادئ توجيهية لتحسين النظام فيما يتعلق بمستوى الهيئات الإدارية الحكومية، وكفالة تعاون وتنسيق أفضل فيما بينها، إضافة إلى التعاون بين الهيئات الكرواتية المعنية ومع الهيئات المعنية من البلدان والمنظمات الدولية الأخرى.

وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، استضافت وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية الاجتماع الأول للجنة الوطنية المعنية بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي حضره ممثلون عن الهيئات الإدارية الحكومية المعنية التالية: وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية - رئيسة اللجنة؛ وزارة الدفاع؛ وزارة الداخلية؛ ووزارة الاقتصاد والعمل والأعمال الحرة؛ ووزارة العدل؛ ووزارة الصحة والرفاه الاجتماعي؛ ووزارة الشؤون البحرية والنقل والبنية التحتية؛ ووزارة الزراعة والثروة السمكية والتنمية الريفية؛ ووزارة المالية - مصلحة الجمارك ومكتب منع غسل الأموال؛ ومكتب المدعي العام لجمهورية كرواتيا؛ ووكالة الأمن والاستخبارات؛ ووكالة الأمن والاستخبارات العسكرية؛ وهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة لجمهورية كرواتيا؛ وحرس السواحل لجمهورية كرواتيا؛ ومكتب الدولة لشؤون الأمن الإشعاعي والنووي؛ والمديرية الوطنية للحماية والإنقاذ؛ والفريق الوطني للتصدي للطوارئ الحاسوبية؛ ومكتب أمن نظم المعلومات.

وشاركت جمهورية كرواتيا في تنظيم الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بالسمسرة في السلع العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج المنعقدة في زغرب في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، بالاشتراك مع سفارة الولايات المتحدة في زغرب وبرنامج الرقابة على الصادرات وأمن الحدود، التابع لوزارة الخارجية بالولايات المتحدة. وكانت تلك هي المرة الثانية التي تشارك فيها كرواتيا في تنظيم حلقة دراسية إقليمية عن موضوع السمسرة. وهو موضوع يستحق كل عنايتنا، إذ أنه لا يزال يحتاج إلى الصقل القانوني وتعزيز التعاون من أجل التصدي لتحدي التجارة غير المشروعة في السلع العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج. وقد أدرجت كرواتيا في تشريعاتها الوطنية أعلى المعايير الدولية المتعلقة بتنظيم السمسرة في الأسلحة، على النحو الوارد في الموقف الموحد للاتحاد الأوروبي المتعلق بمراقبة السمسرة في الأسلحة ومدونته الخاصة بقواعد السلوك المتعلقة بصادرات الأسلحة، بموجب أحكام ترتيب "فاسينار"، وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة - التي تُلزم كلها الدول الأطراف بإنشاء نظام لتنظيم أنشطة السمسرة.

وتضطلع جمهورية كرواتيا بدور فاعل في مبادرة مراكز التفوق بشأن تخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية. واستضافت وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية اجتماعا دوليا عن تخفيف التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في زغرب في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وكان هذا هو الاجتماع الرابع للممثلين الوطنيين لأوروبا الجنوبية الشرقية. وجرى تنظيم الاجتماع من أجل تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة والاتحاد الأوروبي وشركاء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

وجرى تنظيم دورة تدريبية إقليمية عن الجوانب الفنية لنظام عمليات النقل الخاص باتفاقية الأسلحة الكيميائية في كرواتيا لسلطات الجمارك في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. ونظمت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات العامة لجمهورية كرواتيا دورة تدريبية إقليمية لسلطات الجمارك عن الجوانب الفنية لنظام عمليات النقل الخاص باتفاقية الأسلحة الكيميائية في زغرب في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢. ويُعد التنفيذ السليم لنظام عمليات النقل الخاص باتفاقية الأسلحة الكيميائية التزاما أساسيا بموجب الاتفاقية، وهو يكفل أكمل تبادل ممكن للمواد الكيميائية للأغراض السلمية. وقد غطت الدورة التدريبية الإقليمية مجموعة متنوعة من الجوانب المختلفة لنظام النقل.

وجرى تنظيم الحلقة الدراسية العاشرة عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية في كرواتيا بالاشتراك مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومركز التعاون الأمني - المركز الإقليمي للمساعدة على تنفيذ إجراءات تحديد الأسلحة والتحقق منها في الفترة من ١٨ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ في راكيبتي، كرواتيا. وأبرزت الحلقة الدراسية التعاون الطويل الأمد بين المركز الإقليمي للمساعدة على تنفيذ إجراءات تحديد الأسلحة والتحقق منها ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وركزت الحلقة الدراسية على المادة العاشرة ومسائل التنفيذ، وأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المتعلقة ببناء قدرات، ودورها وقدراتها في مجال تقديم المساعدة وإجراء التحقيقات بشأن الاستخدام المزعوم.

وسوف يُنظَّم الاجتماع الإقليمي الثاني عشر للسلطات الوطنية للدول الأطراف من أوروبا الشرقية في زغرب في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣. والاجتماع مُصمَّم من أجل إتاحة فرصة للتفاعل بين موظفي السلطات الوطنية المعنيين بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني. وسوف تتاح الفرصة لممثلي السلطات الوطنية في أوروبا الشرقية لاستعراض ومناقشة المسائل المتعلقة بالتنفيذ العملي للاتفاقية. وللمرة الأولى، شاركت الشركة الكرواتية "بتروكيميا كوتينا" في برنامج التدريب المشترك التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الفترة من ١٠ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ومن خلال هذا التعاون، تود كرواتيا أن تطوّر قدرتها على إقامة صلات بقطاع الأعمال والصناعات الكيميائية.